

دور المجتمع المدني في ترسيخ أليات الحكم الراشد بالجزائر The Role Of Civil Society in Establishing Mechanisms For Good Governance in Algeria

بقدي كريمة طالبة دكتوراه*

جامعة محمد بن أحمد - وهران 02- الجزائر

bakdikarima@yahoo.com

تاريخ النشر: 2022/01/25	تاريخ القبول: 2021/09/19	تاريخ الارسال: 2020/09/25
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى معرفة دور المجتمع المدني في إرساء دعائم الحكم الراشد بإعتباره أحد أهم فواعله إلى جانب كل من الدولة والقطاع الخاص، حيث تم التطرق إلى مقارنة نظرية لكل من المجتمع المدني والحكم الراشد وصولاً إلى معرفة دور المجتمع المدني ومدى مساهمته في تفعيل وتجسيد المؤشرات الأساسية التي يقوم عليها الحكم الراشد في واقع التجربة الجزائرية من خلال تفعيل مجموعة من الآليات السياسية والقانونية ، والتي يمكن القول عليها أنها ورغم الجهود المبذولة إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب وذلك لأن الآليات و الأسس التي يركز عليها الحكم الراشد ليست محققة إلى حد بعيد ، كما أن المستقرى للواقع الجزائري يجد أن كل المؤشرات تؤكد نحو تغير طفيف نحو إرساء ثقافة مدنية لكن ما تنطوي عليه البيئة الإجتماعية والثقافية لا يسمح بالحديث عن دور فعال للمجتمع المدني فمشاركته في مجال الحكم الراشد مازالت ضعيفة وغالبا محدودة الأثر.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني؛ الحكم؛ الحكم الراشد؛ مؤشرات الحكم

الراشد؛ الجزائر.

***المؤلف المرسل :** بقدي كريمة

Abstract:

This research aims to know the role of civil society in establishing the foundations of good governance as one of the most imain actors alongside with both of the state and the private sector, where a theoretical approach to both civil society and good governance was discussed in order to know the role of civil society and the extent of its contribution in activating and embodying the basic indicators on which the good governance is based on inside the reality of the Algerian experience by activating a group of political and legal mechanisms, which can be described to be despite the efforts made, they have not reached the required level, because the mechanisms and foundations on which the government is focused wisely are not an achieved By far, and whoever tackses an insight look at the Algerian reality finds all indication of a slight change towards establishing a civic culture Although; the social and cultural environment does not allow talking about the an active role of civil society and its participation for a better and wiser governance is still weak and often has a limited impact.

Keywords: civil society ; governance ; good governance ; the principles of good governance ; Algeria.

مقدمة:

إن التطورات التي شهدتها الساحة الدولية والإقليمية في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وانتشار ظاهرة العولمة أدى إلى تزايد الإهتمام بالمجتمع المدني كما تزايدت عدد المنظمات العاملة في هذا المجال وتنوعت إختصاصاتها وأنشطتها في الكثير من القضايا المحورية في المجتمع.

إذن وعلى ضوء هذه التغيرات التي عرفتھا المجتمعات الغربية الحديثة فقد إكتسب مفهوم المجتمع المدني المزيد من الأهمية كما أن الدور الذي يؤديه عزز مكانته مما جعله ملازما للدولة العصرية وضرورة حتمية لضمان إستمرارها ،فهو حلقة وصل وربط بين الجهاز الحاكم وبين المجتمع كطبقة محكومة ، بل أكثر من ذلك أصبح كـشريك ثالث في النظام الديموقراطي المشارکاتي وأصبح فاعلا مهما من بين الفواعل الأخرى إلى جانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تعزيز مفاهيم الديموقراطية والحقوق المدنية وتكريس الحكم الراشد والذي أصبح بدوره من بين أحد المفاهيم الأكثر إستخداما في الأدبيات المعاصرة حيث أنه لم يعد مفهوما مرتبطا بالفلسفة المجتمعية الغربية بل أصبح قيمة مفروضة لتطوير فلسفة الرشادة السياسية.

وتعد الجزائر من بين الدول التي تبنت المجتمع المدني والذي شكل محورا مهما في التغيير السياسي والاجتماعي وبناء نظم سياسية واقتصادية واجتماعية راشدة داخل الدولة، كما تبنت الحكم الراشد من خلال الخطاب السياسي الرسمي الذي تداول هذا المصطلح واعتمده بشكل واسع.

ومما سبق ونظرا لأهمية المجتمع المدني والذي أصبح يمثل شريكا فاعلا للقطاع الحكومي والقطاع الخاص في تقديم العديد من الخدمات، تسعى هذه الدراسة إلى معرفة دوره في إرساء دعائم الحكم الراشد من خلال طرح الإشكالية التالية:

**إلى أي مدى ساهم المجتمع المدني في ترسيخ آليات الحكم الراشد بالجزائر؟
ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:**

- ماهو مفهوم المجتمع المدني والحكم الراشد؟
- ماهي طبيعة العلاقة التي تربط بين منظمات المجتمع المدني والحكم الراشد؟
- فيما تتمثل أهم مؤشرات الحكم الراشد؟
- كيف يمكن للمجتمع المدني أن يجسد مبادئ ومؤشرات الحكم الراشد في الواقع الجزائري؟

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المجتمع المدني والحكم الراشد وإبراز الدور الذي يجب أن يلعبه المجتمع المدني في تجسيد مبادئ ومؤشرات الحكم الراشد على أرض الواقع بالجزائر.
- تسليط الضوء على جملة من الآليات التي تعمل على تفعيل دور المجتمع المدني لترسيخ الحكم الراشد في الجزائر.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية السابقة تم الإعتماد على الفرضيات التالية:

- توجد علاقة إيجابية بين الحكم الراشد والمجتمع المدني الذي يعتبر مظهرا من مظاهر الحكم الجيد.
- كلما كان هناك مجتمع مدني قوي وفاعل كلما كانت هناك إمكانية لترسيخ آليات الحكم الراشد بالجزائر.
- يساهم المجتمع المدني في ترسيخ آليات الحكم الراشد بالجزائر من خلال التكريس الفعلي للمؤشرات التي يتأسس عليها واقعا.

أولاً: المجتمع المدني (Civil Society): مقارنة نظرية للمفهوم:

1 - مفهوم المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني أحد الفاعلين الأساسيين في بناء نظم سياسية واقتصادية واجتماعية راشدة داخل الدولة، حيث أصبح يمثل شريكا فاعلا للقطاع الحكومي في تقديم العديد من الخدمات أي أنه عنصر أساسي في إرساء دعائم الحكم الراشد ، ومفهوم المجتمع المدني كغيره من المفاهيم التي حظيت بعدد كبير من التعاريف المتباينة والمختلفة حيث يرى "أنطونيو غرامشي" أن المجتمع المدني هو "مجموع التنظيمات والمؤسسات التي تشكل وعي المواطنين مثل المؤسسات التعليمية، الثقافية والإعلامية والمؤسسات التقليدية الموروثة عن الماضي مثل المؤسسات الدينية فهي التي يرجع إليها الفضل في استقرار نمط إنتاج معين أو تنظيم اقتصادي ما للمجتمع وداخلها يدور الصراع الذي قد يؤدي إلى التحول على هذا النمط وانتقال المجتمع إلى مرحلة تاريخية أخرى".¹

أما "فريدريك هيجل" فقد عرف المجتمع المدني بأنه " المجتمع الذي يقوم على المؤسسات السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية التي يعمل في ميادينها المختلفة و في إستقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ".²

ومن جهته عرف "حسنين توفيق" المجتمع المدني على أنه: «عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة».³

ووسع "سعد الدين إبراهيم" لاحقا من مفهوم المجتمع المدني والذي عبر عنه بأنه "مجموعة من التنظيمات و الهيئات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة والتي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها أي وفق خياراتهم الشخصية لا تفرضه إنتماءاتهم الدينية ولا القبلية بقصد تحقيق مصالحهم وحمايتهم والدفاع عنها والنهوض بمستوى المهنة ملتزمة في ذلك بمنظومة من قيم ومعايير الاحترام والتواضع والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف وقبول الآخر والتنافس السلمي".⁴ إذن فالمجتمع المدني يتجلى ويتجسد في ذلك الحيز الذي يتشكل من جملة منظمات يغلب عليها الطابع الحداثي فهي منظمات طوعية لا ربحية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي تركز عليها مشروعية الدولة من جهة ووسيلة محاسبتها

إذا إستدعى الأمر ذلك من جهة أخرى، وهي عبارة عن تنظيمات تتمتع بنوع من الاستقلالية النسبية عن الدولة.⁵

ومن جملة التعاريف المقدمة يمكن تعريف المجتمع المدني إجرائيا بأنه جملة من المؤسسات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية غير الرسمية التطوعية التي تعمل في ميادينها المختلفة في إستقلال عن سلطة الدولة تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها لتحقيق أغراض متعددة وتعمل على نشر وتعزيز مجموعة من القيم والمبادئ التي تهدف إلى تطوير وتنمية المجتمع، وكذا من بين أهم أعمالها الرقابة والتقييم ومحاسبة ومسائلة السلطة وتوجيهها لخدمة الأهداف العامة وكذا المتابعة والتطوير والأهم هو المساهمة الفعالة في تطوير وتنمية المجتمع من خلال نشر مفاهيم الحياة المدنية .

وتتخذ منظمات المجتمع المدني أشكالا مختلفة وتنشط في مجالات متنوعة فهي تمثل كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي كالمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والنقابات والتنظيمات المهنية والعمالية والاتحادات العمالية والجمعيات الأهلية وجمعيات أرباب العمل وجمعيات المهن الحرة وجمعيات الصناعيين والتجار والجمعيات الخيرية، والأنندية والتعاونيات، الحركات الشبانية والطلابية والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان والمؤسسات الدينية غير الخاضعة لسلطة الدولة وغيرها.

2- خصائص المجتمع المدني:

تتميز منظمات المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص التي تمكنها من ممارسة نشاطها والتمتع بالفعالية والاستمرارية، ويعتبر «صامويل هنتنجتون» من الأوائل الذين حددوا مجموعة من الخصائص للتنظيمات وذلك كما يلي:

أ- القدرة على التكيف في مقابل الجمود: أي قدرة المجتمع المدني على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل فيها ، فكلما كانت منظمة ما قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية وينقسم هذا التكيف إلى:

➤ التكيف الزمني: أي قدرة منظمات المجتمع المدني على الإستمرار لفترة طويلة من الزمن حيث أنه كلما طال عمر المنظمة زادت درجة مؤسساتيتها وبالتالي إستمرارها.

➤ **التكيف الجيلي:** أي قدرة منظمات المجتمع المدني على الإستمرار مع تعاقب الأجيال.

➤ **التكيف الوظيفي:** أي قدرة منظمات المجتمع المدني على إجراء تعديلات على أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.⁶

ب- **الإستقلالية عن الدولة في مقابل الخضوع والتبعية:** بمعنى أن تسير منظمات المجتمع المدني ذاتيا ولا تكون خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات ، أي أن تكون مستقلة ماليا وتنظيميا وإداريا، فالدور الفعال لها مرتبط بشكل واضح بمدى إستقلاليتها عن سلطة الدولة وهيمنتها.⁷

ج- **التعقد في مقابل الضعف التنظيمي:** بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية ،إضافة إلى الإنتشار الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تنشط فيه.

د - **التجانس فس مقابل الإنقسام:** ويقصد به عدم وجود صراعات داخل منظمات المجتمع المدني أو خارجها أي مع غيرها من المنظمات ولن يكون ذلك إلا بالإعتماد على التوافق وحل الصراعات إن وجدت بالطرق السلمية.⁸

3- التيارات النظرية المؤسسة للمجتمع المدني :

عند إستقراء المنتظم الفكري والفلسفي للمجتمع المدني في مساره التاريخي يبرز تطوره مند فلسفة «أرسطو» والذي استخدمه كمرادف للدولة وسماه بالمجتمع السياسي، وظل مصطلح المجتمع المدني متداولاً في أوساط المفكرين الإجتماعيين الغربيين وصولاً إلى "أنطونيو غرامشي" والذي قام بالتفصيل في هذا المفهوم.

ففي عصر النهضة الأوروبية وفلسفة الأنوار تم إرساء الأسس والمكونات المعرفية والنظرية للمجتمع المدني وذلك أن تاريخ مفهوم المجتمع المدني يعود بالاساس إلى تطور الفكر الليبرالي على مدى القرنين 17 و18 المرتبط بالمذاهب الاجتماعية والإقتصادية والذي بلور النظرية السياسية الليبرالية الكلاسيكية الغربية.⁹

ولقد تعددت دلالات مفهوم المجتمع المدني عند المفكرين والفلاسفة الليبراليين حيث لم يكن له معنى ثابت تاريخيا بل حتى إن دلالاته منذ القرن 18 إختلفت تماما عما كانت عليه في السابق. ومن هنا لابد من إلقاء نظرة سريعة على هذا المفهوم عند هؤلاء الفلاسفة وعلى إمتداد آرائهم وصولاً إلى الإتجاه الليبرالي الجديد.

أ- نظريات العقد الإجتماعي : المجتمع المدني مقابل المجتمع الطبيعي

بدأت مقولات المجتمع المدني تتبلور مع فلاسفة الحق الطبيعي وفلاسفة العقد الاجتماعي والذي كان يستخدم للدلالة على المجتمعات التي إنتقلت من حالة الطبيعة إلى حالة الاجتماع القائم على التعاقد الاجتماعي الذي أفرز ظاهرة الدولة وتم فيها إحلال العلاقات المدنية محل العلاقات الطبيعية.¹⁰

وقد جاء مفهوم المجتمع المدني وفق هذه النظرية مرادفا لمفهوم المجتمع السياسي أو المجتمع المؤسس بناء على العقد الاجتماعي ومن أبرز مفكره نجد "توماس هوبز" "جون لوك" و"جون جاك روسو".¹¹

ب- "آدم فرجيسون": المجتمع المدني المجتمع المذهب

يرجع الفضل بشكل كبير في إنتشار إصطلاح المجتمع المدني إلى كتاب الفيلسوف التنويري "آدم فرجيسون" بعنوان "مقال في تاريخ المجتمع المدني" المنشور عام (1776) والذي حدد المسيرة التاريخية للإنسانية في تحولها وإنتقالها من الأشكال الخشنة البربرية الهمجية إلى المجتمعات المتمدنة أو المتحضرة أو على حد تعبيره المهذبة وهي مرحلة المجتمع المدني الذي ظهرت فيه الروابط الاجتماعية الراقية وتحكمه الأخلاق وتسود فيه نظم حرة وغير مستبدة، لذا تمثل هذه المرحلة الحضارة في جانبها المتمدن.¹²

ج- "فريدريك هيجل": المجتمع المدني كمجال للتنافس بين المصالح المتعارضة

أعطى "هيجل" صورة مغايرة للمجتمع المدني إذ أنه مجتمع الحاجة والأناية، مجتمع تسوده الفرقة والصراع يتكون من أفراد يتعاملون فيما بينهم لتحقيق مصالحهم المادية والخاصة، ولهذا فهو في حاجة إلى المراقبة المستمرة من طرف الدولة.¹³

د- "كارل ماركس": المجتمع المدني بإعتباره القاعدة المادية المؤسسة للدولة

المجتمع المدني عند "ماركس" هو مجال للصراع المادي الطبقي وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة، فقد كانت نظرتة إلى المجتمع المدني بإعتباره الأساس الواقعي للدولة وفضاء للتنافس والصراع ليس الإقتصادي فقط بل السياسي والطبقي أيضا¹⁴، أي أن "ماركس" لم يرى في هذا المجتمع إلا شبكة من العلاقات الاقتصادية تؤثر في تشكيل الدولة تأثيرا مباشرا.

هـ- "أنطونيو غرامشي": المجتمع المدني كمجال للتنافس الإيديولوجي من أجل الهيمنة

يرى أن المجتمع المدني ليس مجالا للمنافسة الاقتصادية وإنما هو مجال للتنافس الإيديولوجي حيث يقول أن المجتمع المدني هو الهيمنة الثقافية والسياسية فالطبقة الاجتماعية تمارس هيمنتها على كامل المجتمع كإحتواء أخلاقي للدولة، فإذا كان المجتمع

السياسي حيزا للسيطرة بواسطة السلطة فالمجتمع المدني هو فضاء للهيمنة الثقافية والإيديولوجية.¹⁵

إذن يتبين لنا مما سبق أن هناك إختلافا في معاني المجتمع المدني عند الفلاسفة الليبراليين، فكما رأينا يذهب فقهاء نظرية العقد الإجتماعي في النظر إليه من خلال الروابط العقدية القانونية والسياسية أما "فرجسون" فيركز على الوجهة الأخلاقية في حين يعتبره "ماركس" فضاء للصراع الطبقي و"أنطونيو غرامشي" فضاء للتنافس الإيديولوجي.

4- المداخل الحديثة لدراسة المجتمع المدني

1- نظرية السلم الإمتدادي: وقد نادى بهذه النظرية " سيدني ويب" والتي مفادها أن الحكومة تبدأ بالخدمات على المستوى القومي في مختلف مجالات الرعاية الإجتماعية وحين ينتهي دور الدولة يبدأ دور المجتمع المدني، فهذا الأخير يرفع مستوى الخدمات الحكومية القائمة.¹⁶

2- نظرية الأعمدة المتوازنة: وقد نادى بهذه النظرية " جراي" والذي يؤكد على أن العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني هي علاقة تعاون حيث يشارك المجتمع المدني في مختلف مجالات الرعاية الإجتماعية ولهذا فإنه لا يمكن قيام مجتمع يسعى لتحقيق الرفاهية الإجتماعية بغير وجود شراكة وتضامن بين الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني فكلهما متمم للآخر شرط ألا تتكرر الخدمات التي تقدم من الحكومة أو المجتمع المدني وألا تتعارض مع بعضها البعض.¹⁷

3- نظرية إخفاق الحكومة وإخفاق السوق: ترجع هذه النظرية سبب نشأة وتطور المجتمع المدني إلى عجز السوق عن تحقيق المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد من سلع وخدمات وكذا عجز الحكومة عن إستيعاب متطلبات أفراد المجتمع وهو ما يجعل بروز منظمات المجتمع المدني كقطاع ثالث غير ربحي أمرا واقعا حيث يتوجه نحو إشباع الحاجيات التي أخفق أمامها السوق والحكومة.¹⁸

4- نظرية جانب التوفير أو الإمتداد: تفسر هذه النظرية نمو وتطور المجتمع المدني على فكرة الطلب غير المشبع من قبل الحكومة والسوق فتعتمد على منظمات مبدعة تتكفل بتحقيق الطلبات غير المشبعة.¹⁹

5- نظرية الثقة: ترجع هذه النظرية ظهور وتطور المجتمع المدني إلى إخفاق القطاع الخاص وعدم توفر الثقة لدى العملاء حول نوعية السلع والخدمات المقدمة من طرف هذا القطاع.

6- **نظرية دولة الرفاه:** طلق هذه النظرية من فكرة زيادة في حجم ونوعية إنفاق الدولة على مختلف الميادين وبالتالي تصبح دولة الرفاه هي المسيطر الوحيد على تقديم المعونات والحاجيات الأساسية للمجتمع مما يؤدي إلى تقليل أو تقليص عدد منظمات المجتمع المدني.²⁰

7- **نظرية إقتراب الأصول الإجتماعية:** وتركز هذه النظرية على علاقات السلطة والتفاعل على مستوى منظمات المجتمع المدني والدولة ، فدور الدولة وحجم منظمات المجتمع المدني يتسع ويضيق حسب طبيعة كل نظام ففي ظل النظام الليبرالي يكون الإنفاق الحكومي محدود ويقابله تفعيل وتدعيم لمنظمات المجتمع المدني ، أما النظام الاشتراكي فيتميز بإتساع إنفاق الحكومة على السياسات الإجتماعية والإقتصادية ، ومن هنا يكون حجم منظمات المجتمع المدني محددا نظرا لتبني الحكومة لمختلف المطالبات الإجتماعية والإقتصادية ، أما نمط الدولة الشمولية فتتميز الدولة بالقوة من خلالها تستطيع دمج المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة.²¹

ثانيا: طبيعة علاقة المجتمع المدني بالدولة

تتأثر علاقة المجتمع المدني بالدولة وتختلف حسب طبيعة النظام السياسي السائد فهي تعكس أحد أهم محاور الحكم الراشد²² ، حيث يشكل المجتمع المدني مع الدولة حسب " غرامشي" ما يعرف بالمنظومة السياسية في جانبها السياسي والمدني ويسمى بالدولة الموسعة، أي أن الدولة هي المجتمع السياسي إضافة إلى المجتمع المدني وبهذا المعنى تكون العلاقة الترابطية الطردية بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي علاقة جدلية يمكن للمجتمع المدني أن يكون فيها مساندا للدولة او معارضا لها.²³

● **المجتمع المدني مساندا للدولة:** وبالتالي فهو يعتبر في هذا المقام مصدرا لشرعية سلطة الدولة عبر مشاركته بمختلف منظماته وفئاته في صنع القرار بمختلف مستوياته، أي إفساح المجال أمام نشوء منظمات المجتمع المدني وإعطائها الحريات لممارسة أنشطتها ولعب دورها المجتمعي والوصول إلى نمط حكم صالح ورشيد .

● **المجتمع المدني معارضا للدولة:** فهي التي يغلب عليها طابع هيمنة وسيطرة الدولة وتدخلها في كل مجالات الحياة المجتمعية مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة

مستمرة وعائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد وإستقلال منظمات المجتمع المدني والتي تبقى تابعة لها مما ينعكس سلبا على أدائها ومردوديتها.²⁴

وما يمكن قوله على علاقة الدولة بالمجتمع في الجزائر هو حداثة المجتمع المدني الجزائري والذي لم يعرف تطورا ملحوظا إلا في بداية التسعينيات مقارنة بالسلطة القائمة هذه الأخيرة تملك إمكانيات مادية ومالية وحتى معنوية كبيرة تمكنها من السيطرة على أي تنظيم يعمل خارجها على المستوى الوطني وهذا ما يجعل كفة القوة لصالحها مقابل ضعف المجتمع المدني التي لا تكاد تتوفر تنظيماته على الحد الأدنى من الإمكانيات المادية والمالية وغياب الثقافة والإطار السياسي والإجتماعي المناسب لتكون مستقلة عن الدولة،²⁵ هذه القوة جعلت الدولة هي الممول والداعم المالي الرئيس لأغلب تنظيمات المجتمع المدني كون أن أغلب تنظيمات المجتمع المدني تفتقد للقدرة على التمويل الذاتي نتيجة ضعف قاعدتها الشعبية والقيود المفروضة على التبرعات والهبات والمساعدات المقدمة لها وهو ما جعل الدولة تسيطر على المجتمع المدني وعلى إتخاذ قراراته المصيرية والتضييق عليه باستخدام أدوات قانونية وسياسية وإقتصادية والتدخل في نشاطاته بحيث يواجه المجتمع المدني خطر الإنحراف عن أهدافه ومبادئه لفائدة الجهات الممولة له.²⁶

إذن فعلاقة المجتمع المدني بالدولة علاقة يكتنفها التعقيد والغموض حيث يمكن القول أن الدولة القوية مقابل المجتمع المدني الضعيف هو أكثر الأشكال إنطباقا على واقع العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر، لأن المجتمع المدني لم يصل بعد إلى مرحلة الإستقلال الوجودي عن الدولة، بل إن الدولة نجحت في تحويل منظمات المجتمع المدني إلى تنظيمات تعمل كامتداد لأجهزة الدولة.

ورغم كل ذلك يمكن القول أن العلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة بين عنصرين متداخلين ومتجاذبين حيث أنه لا يمكن أن تقام دولة من دون مجتمع أو أن يستمر المجتمع من دون هذه الدولة، فإذا كان المجتمع هو من ينشئ الدولة نتاج عقد اجتماعي تفويضي من قبله وهو الذي يمنحها الشرعية و يحميها من الجمود فإن هذه الأخيرة هي المسؤولة عن تنميته وتطويره، فهي من ترعى المجتمع المدني وتوفر له سبل النمو.

ثالثا: الحكم الراشد (Good governance): مقارنة نظرية للمفهوم

1- مفهوم الحكم الراشد

يعتبر مفهوم الحكم الراشد أحد أبرز المفاهيم الحديثة والشائعة الاستعمال في السنوات الأخيرة، حيث استحوذ على اهتمام العديد من المفكرين في مجال الدراسات السياسية والاقتصادية لما لهذا المفهوم من أهمية علمية وعملية بالغة، خاصة فيما يخص ترشيد الحكومات، وهو يعتبر من بين المفاهيم التي تناولتها مختلف الأدبيات والأطروحات بالتحليل والدراسة، ولقد تعددت مفاهيمه لدى المهتمين والخبراء والإداريين والمفكرين والمنظمات العالمية والإقليمية والمحلية وغيرها، إلا أن جل هذه الدراسات لم تتفق على مفهوم جامع ومانع للحكم الراشد، حيث يؤكد الكثير من الباحثين أنه لا يوجد تعريف نموذجي للحكم الراشد وهذا نظرا لاختلاف وجهات النظر.

ولقد ظهر هذا المفهوم بشكله المعاصر لأول مرة بإيعاز من قبل البنك الدولي (World Bank) عندما استعمل مصطلح (أسلوب الحكم) كآلية لاستدامة التنمية في دراسة له حول الأزمة الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء (Africa Sud-Sahara) عام 1989 بعنوان "إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام"، وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم، حيث ربط تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في هذه الدول بكفاءة الإدارة الحكومية²⁷، وقد تم فيها طرح المفهوم كمقاربة تحمل البعد السياسي والمؤسسي لاستراتيجيات التنمية وسياسات التعديل الهيكلي، حيث عرف المصطلح تعريفا عاما على أنه ممارسة السلطة السياسية في إدارة شؤون الدولة.

ومع بداية التسعينات حاول خبراء البنك الدولي أن يطوروا للمفهوم تعريفات أخرى أكثر دقة، فعرف في الدراسة التي أجراها البنك الدولي عام 1992 عن أسلوب الحكم والتنمية: "بأنه أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية"²⁸.

وقد أخذ صندوق النقد الدولي نفس الفكرة التي اعتمد عليها البنك الدولي حيث عرف بدوره الحكم الراشد على "أنه الطريقة التي بواسطتها تدير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع"²⁹.

ويقترَب هذا التعريف بهذا المضمون من التعريفات التي وضعتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي عام 1995 بحيث إعتبرت أن أسلوب الحكم هو استخدام السلطة السياسية وممارسة السيطرة على المجتمع في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية³⁰.

وإنطلاقاً من التعريفات السابقة ومن التعريف المعتمد من طرف أغلب المنظمات الدولية نستنتج أن مفهوم الحكم الراشد وفي سياقه السياسي تحديداً هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وإطارات إدارية ذات كفاءة ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك عبر دعمهم ومشاركتهم في مختلف القنوات السياسية، أي ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة وتسيير شؤون الدولة والمجتمع باتجاه تطوري وتقدمي وتنموي على كل المستويات ويشمل الآليات والإجراءات والهيئات القانونية التي من خلالها يمارس المواطنون حقوقهم القانونية ويخضعون لواجباتهم ويحلون نزاعاتهم.

وتجدر الإشارة أن طرح مفهوم الحكم الراشد في أدبيات المنظمات الدولية والاهتمام بمبادئه وأبعاده وآلياته ومجالات تطبيقه أدى إلى تبني العديد من المبادرات والمحاولات الأكاديمية من طرف الباحثين والمنظرين كل حسب تخصصه للوصول إلى تعريف أكثر شمولاً ووضوحاً، وقد جاءت هذه الأبحاث من خلال التركيز على الأبعاد التي تم طرحها في تعريفات هذه المؤسسات، أي أنها تعريفات إنطلقت من نفس الانطلاقة التي انطلقت منها المؤسسات الدولية وقد كانت هناك وجهات نظر متعددة وتعريف متنوعة ومختلفة، حيث أن جل الدراسات لم تتفق على مفهوم جامع ومانع له فهناك من ركز على دور الحكومة والسلطات السياسية العليا في الدولة دون التركيز على الجماهير، وهناك من ركز على القوانين مهماً القيم. إلا أنها محاولات جادة في سبيل تطوير وتحسين مقاربات المصطلح ليصل إلى مستوى الشمولية والكفاية.

2- عوامل وأسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد

إن ظهور مفهوم الحكم الراشد في العالم الثالث كان نتيجة حتمية نتاج تفاعل مجموعة من الأسباب والدوافع الداخلية والخارجية وانعكاس التطورات والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حدثت في العالم سواء من الناحية الفكرية المنهجية والأكاديمية أو العملية والتحولت الدولية الراهنة والتي أجمعت العديد من الدراسات عليها وذلك من أجل اللحاق بركب الدول المتطورة.

وقد كانت هناك جملة من المتغيرات التي ساعدت أو فرضت تبني مفهوم الحكم الراشد كمنهج وكفلسفة في إدارة شؤون الحكم والمجتمع وهي كالتالي:

أ- الأزمة الإفريقية:

تعتبر الأزمة الاقتصادية التي عرفت إفريقيا منذ ثمانينات القرن الماضي من بين أحد الأسباب والعوامل التي دفعت إلى ظهور الحكم الرشيد، حيث أنه في تشخيص البنك الدولي للأزمة الاقتصادية في إفريقيا كان قد أصدر سنة 1989 تقرير حمل عنوان "إفريقيا جنوب الصحراء: من الأزمة إلى النمو المستدام" وتم وصف الأزمة بأنها أزمة حكم، أي أنه تم إرجاع الصعوبات التي تواجه مسألة التنمية في إفريقيا عامة إلى أزمة الحكم، وحدد بذلك بعض المؤشرات العامة كشخصية السلطة وسيادة النظام العسكري الديكتاتوري وغياب الشفافية وتفشي الفساد وانعدام الآليات الكفيلة بضمان التداول على السلطة.³¹ ومن هنا ظهر مفهوم الحكم الرشيد كدواء لحل الأزمة وذلك من خلال تقديم مجموعة من المبادئ تؤسس للمفهوم مثل الشفافية، المساءلة، مكافحة الفساد، احترام حقوق الإنسان.

ب- شيوع واستفحال ظاهرة الفساد عالميا:

نتيجة للآثار السلبية التي خلفها ظاهرة الفساد على كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونظرا لخطورة الظاهرة استوجب الأمر تعاون دوليا لمواجهتها ووضع إستراتيجيات ليتم تحديثها باستمرار لضمان الحد من الآثار الناجمة عن كل صور الفساد المعاصرة³²، ومن هذا المنطلق كان لابد من ضرورة التفكير في انتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية قصد القضاء على هذه الظاهرة وكذا رسم السياسات الكفيلة بمحاربتها وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة ولعل من أبرز التوجهات الراهنة هو تبني معايير الحكم الرشيد.

إذن فالفساد بمختلف أشكاله أدى بدوره إلى ضرورة طرح وتبني فكرة الحكم الرشيد كحل لهذه المعضلة التي عانت منها الدول بحيث أصبحت كمحدد وكمدخل جديد وأساسي لتحقيق التنمية المستدامة القائم على الشفافية والمساءلة كآليتين تستهدفان إيجاد بيئة مستقرة للأعمال وإدارة فعالة وكفؤة ومنصفة وشفافة على صعيد مؤسسات الدولة وتشكيل صورة أكثر دقة لمحاربة ظاهرة الفساد.

ج- الاستبداد السياسي:

إن ظهور الحكم الرشيد في الدول النامية يعود إلى تآكل شرعية بعض الأنظمة إلى درجة الوصول إلى حالة الانسداد السياسي وذلك نتيجة فشل سياساتها وكذا فشلها في تحقيق الأهداف التي وعدت بها شعوبها وعدم قدرتها وعجزها على تلبية احتياجات مواطنيها أي عدم قدرتها على القيام بأدوارها لنقص المهارات والبعد المالي والقدرات

الإدارية ما حد من سلطتها الأمر الذي عمق من تبعية هذه الدول للقوى الخارجية التي حاولت التدخل لحماية الأنظمة الموالية لها³³، إذن فالاستبداد السياسي بدوره أدى إلى ضرورة إجراء تغييرات جذرية في الهيكل المؤسسي للدولة لتكون أكثر فعالية وتجسيد الشفافية والمساءلة والمشاركة في اتخاذ القرارات لتجنب الوقوع في أزمات قد تؤدي إلى إضعاف الدولة.

د- تغير دور الدولة

نظرا إلى عدم قدرة الدولة في الإقتصاد الحديث على إدارة النشاط الاقتصادي بمفردها وفشلها فهي لم تعد وحدها المسؤولة على الوفاء بمتطلبات التنمية³⁴. فقد تحولت من فاعل رئيسي في وضع السياسات العامة ووضع الخطط ورسم الإستراتيجيات وحل النزاعات بين الفئات والطبقات المختلفة إلى مجرد شريك من بين شركاء متعددين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع ممثلين في القطاع الخاص ومختلف منظمات المجتمع المدني والعديد من الشركات متعددة الجنسيات³⁵، هؤلاء الشركاء الذين أصبحوا يدعون إلى المزيد من فرض الرقابة والشفافية والمساءلة ويساهمون في وضع السياسات الإنمائية للدولة. هذا كله أدى إلى ظهور مفهوم الحكم الراشد والذي جاء ليعبر عن تغير دور الدولة والذي انتقل بالإدارة الحكومية من أدوارها التقليدية أي الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا في إطار نوع من الحكم القائم على المشاركة الرابطة بين الحكومة وبإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

هـ- إستمرار تراجع الأداء الاقتصادي لغالبية الدول النامية:

قامت المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي بطرح مقاربة جديدة لمعالجة المشاكل المطروحة في الدول النامية تعالج كل الجوانب، حيث تم استعمال مصطلح الحكم الراشد وهذا لأجل إعادة النظر في المعايير الخاصة بالتدخلات في هذه الدول بعد أن فسرت أسباب فشل هذه الإصلاحات على أنها أخطاء في تسيير الشؤون العامة³⁶. وإلى القدرات الإدارية لحكومات البلدان الفقيرة والتي اتسمت بالضعف في إدارة هذه المساعدات ومشاريع التنمية وانتشار الفساد³⁷، وهو الأمر الذي جعل الجهات المانحة تعتبر أن الحكم الراشد أساسي لنجاح هذه المساعدات في العالم النامي ولهذا ارتبطت التنمية وتقديم المساعدات باعتماد الحكم الراشد في الدول النامية.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن كل هذه العوامل وغيرها (التحول الديمقراطي، الإنتشار السريع لظاهرة للعولمة، الثورة المعلوماتية والتكنولوجية ...) ساعدت على بروز

مفهوم الحكم الرشيد كمنهج وكفلسفة والذي أثار جدلا واسعا بين من يرون أنه دواء لأوجه القصور الخطيرة في أوضاع الحكم في الدول النامية والتي تظهر فشلها في صناعة ووضع نظام سياسي يتضمن المفاهيم الحديثة للممارسة السياسية كتفعيل دور المجتمع المدني وكذا تعزيز مبدأ سيادة القانون والمساءلة واعتماد النزاهة في العمليات السياسية وتوفير المشروعات وبين من يرفضه باعتباره مجرد صدى لجدول اهتمامات مضلل تفرضه المؤسسات الاقتصادية والمالية ومن ورائها الدول الكبرى تحقيقا لمصالحها وإلهاء الشعوب النامية عن قضاياها الحقيقية ونواياها الخفية.

3 - مؤشرات الحكم الرشيد

تختلف معايير الحكم الرشيد حسب إختلاف الجهة الصادرة عنها فمثلا نجد البنك الدولي قد إقتصرت دراساته على الجانب الإداري الفني والتي حددها في: المحاسبة، المساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، نوعية التنظيم الاقتصادي، حكم القانون والتحكيم في الفساد.

أما منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي فحددها في أربعة معايير وهي: دولة القانون، إدارة القطاع العام، السيطرة على الفساد، خفض النفقات العسكرية.

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فكانت معايير أكثر شمولاً وقد تضمنت تسعة (09) معايير وهي: المشاركة، الشفافية، المساءلة، حكم القانون، الكفاءة والفعالية، حسن الاستجابة، التوافق، المساواة والرؤية الإستراتيجية³⁸، وسيتم التركيز في هذه الدراسة على هذه المعايير نظرا لشموليتها. وفيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه المؤشرات والتي بدونها لا يمكن الحديث عن وجود حكم رشيد.

1- المشاركة (Participation): تعتبر المشاركة حجر الزاوية للحكم الرشيد ومن أبرز مؤشرات وهي شديدة الارتباط بالمجتمع الديمقراطي وهي تلك العملية التي تضمن وتتيح الفرصة لجميع الفاعلين في المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث يكون لكل الأفراد صوت مسموع ومؤثر في إدارة شؤون البلاد (من خلال مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم).

2- الشفافية (Transparency): أي التدفق والتبادل الحر للمعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لجميع المعنيين من أفراد المجتمع في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها، بحيث تصبح المؤسسات ومعاملاتها وحساباتها ونشاطاتها متاحة بصورة مباشرة لكل الأطراف وأن يتم توفير معلومات كافية وشاملة للفهم

وصحيحة وغير معقدة عن أداء المؤسسات العامة والخاصة حتى تسهل عملية متابعتها ومراقبتها ومساءلتها.³⁹ وبالتالي فإن تحسين الشفافية يعتبر خطوة أولى لتحسين الحكم وذلك راجع لكون الحكومة تصبح تمارس أعمالها على مرأى ومسمع المواطنين بنشر كل ما يتعلق بنشاطها سواء المالي أو السياسي أو الإداري وهو ما يعزز ثقتهم بها.

3- المساءلة (Accountability): فالمساءلة بمفهومها العام تفرض على كل من حصل على تفويض من جهة معينة بصلاحيات وأدوات عمل أن يجيب بوضوح عن كيفية التصرف وإستخدام الموارد والصلاحيات التي وضعت تحت تصرفه، وعليه فالمساءلة تعني أن يكون صناع القرار سواء في الحكومة أو القطاع الخاص أو في منظمات المجتمع المدني على إختلاف مستوياتهم مسؤولين أمام الجمهور العام ويخضعون دون أي تمييز بسبب مناصبهم للمساءلة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء⁴⁰، وعليه فغياب المساءلة سيؤدي حتما إلى إنتفاء أي تجسيد للحكم الراشد ولا يكون هناك أهمية للمساءلة إذا لم يكن هناك نظام محاسبة فاعل وسائد على الجميع لوقوف الجميع عند مسؤولياته والقيام بها بالكفاءة والفاعلية اللازمة لإنجاز أعمالهم.

4- الكفاءة والفعالية (Effectiveness and Efficiency): فالكفاءة والفعالية في إستخدام الموارد ومقدرات الدولة توضح الاتجاه الذي تسير فيه الخطط والبرامج والإستراتيجيات التي تضعها الدولة حيث تلي أعمال المؤسسات إحتياجات المجتمع مع الأخذ في عين الإعتبار الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وحين تكون الكفاءة والفعالية كما هو متوقع فإن هذا يعبر عن الترشيح الجيد ويدل على الحكم الراشد الذي يقود هذه الموارد

5- حكم القانون (Rule of Law): تشير سيادة القانون إلى مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص حكاما ومسؤولين ومواطنين والمؤسسات والكيانات والقطاعات العامة والخاصة بما في ذلك الدولة ذاتها يخضعون للقانون بالتساوي ولا شيء يسمو على القانون أي المساواة أمام القانون والعدل للجميع في تطبيقه سواء في التمتع بفرض الحماية القانونية لحقوقهم أو في التعرض للعقاب بمقتضى القوانين السارية كما أنهم يكونون مسؤولين أمام قوانين واضحة صادرة علنا، ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة واضحة وعادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن تتفق هذه القوانين مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ويكون ضمانتها لها ولحريات الإنسان الطبيعية.⁴¹

ومعناه تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تحيز. إذن فسيادة القانون هي بمثابة الإطار الذي يضمن فيه السير الجيد للحكم الرشيد لذا فإنه يعد المتطلب الأساسي للحكم الرشيد.

6- بناء التوافق (Consensus oriented): نظرا لوجود العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع ووجود كذلك اختلاف وجهات النظر، فإن الحكم الرشيد يتطلب التوفيق بين وجهات النظر لأصحاب المصالح في المجتمع وكذا التوفيق والتوسط والتحكيم بين المصالح المختلفة والمتضاربة والمتعارضة من أجل التوصل إلى إجماع وتوافق واسع في المجتمع على ما يشكل أفضل مصلحة مشتركة للجميع .

7- العدالة وتكافؤ الفرص والمساواة (Equity and Equality and inclusiveness): أي أن تكون الفرص متاحة للجميع من أجل تحسين رفاهيتهم.

8- حسن الاستجابة (Responsiveness): المقصود بحسن الاستجابة أو الجاهزية هو أن كل مؤسسات الدولة يجب أن تسعى إلى تقديم وتوجيه مختلف العمليات المجتمعية لخدمة من لهم مصلحة فيها أي المنتفعين دون إستثناء أو تفرقة في فترة زمنية معقولة ويتطلب ذلك ضرورة توفر إطار زمني ملائم تقدم من خلاله المنظمات خدماتها وتقوم بعملياتها الملائمة.⁴²

9- الرؤية الإستراتيجية (Strategie vision): وحسب مفهوم الحكم الرشيد فإن الرؤية التنموية الإستراتيجية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال خطط بعيدة المدى لعملية تطوير العمل المجتمعي من جهة وتحقيق متطلبات أفراد من جهة أخرى والعمل على تحقيق التنمية البشرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط الإستراتيجية ضمن إطار الحكم الرشيد لابد من الوضوح في رسم البدائل واختيار الأفضل من بينها ومراعاة والأخذ بعين الاعتبار كافة المتغيرات الداخلية المحلية والخارجية الدولية الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى دراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول لها.⁴³

إذن كل هذه المؤشرات التي حددها سواء البنك الدولي أو منظمة الأمم المتحدة الإنمائي تعتبر مؤشرات جوهرية ومركزية لتمكين الحكم الرشيد وتحقيق كفاءته وفعاليته، فلا يمكن تحقيق الحكم الرشيد من دون وجود مؤشرات الشفافية والمساءلة والفعالية والكفاءة وسيادة القانون وتوسيع المشاركة وتوسيع خيارات الأفراد وحسن الاستجابة والرؤية الإستراتيجية والمساواة فالأمر هنا يحتاج إلى درجة عالية من التكامل بين هذه

المؤشرات ولعل غياب إحدى هذه المؤشرات أو غيابها بصورة كاملة يؤدي على تغيير صورة الحكم الرشيد إلى الحكم السيئ (Poor Governance).

كما أن الإيمان بهذه المؤشرات وإعلانها لا يكفي بل لابد من تجسيدها على أرض الواقع من خلال الأطراف الفاعلة في المجالات السياسية (مؤسسات الحكم والإدارة) والإقتصادية (المؤسسات الإقتصادية الرسمية العامة والخاصة) والإجتماعية (منظمات المجتمع المدني)

وبالنظر إلى الدور الذي يؤديه كل فاعل من فواعل الحكم الرشيد (الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص) نجد أن الحكم الرشيد وتعزيزه يحتاج إلى تكامل وتضافر الجهود فيما بينها فالدولة وحدها غير قادرة على إقامة الحكم الرشيد وبناء مجتمع ديمقراطي، فهي لم تعد القوة الوحيدة الفاعلة في المجتمع، كما أن المجتمع المدني والقطاع الخاص أصبحا يلعبان أدوارا حاسمة في التنظيم الاجتماعي وفي العمليات الاقتصادية. وبدون هذه الفواعل لا يمكن تجسيد الحكم الرشيد حيث تساهم في ترجمة المؤشرات والمعايير وتجسدها على أرض الواقع.

رابعا: دور المجتمع المدني في تجسيد مبادئ الحكم الرشيد بالجزائر

إذا كان دور المجتمع المدني المؤصل بمفهومه المتعارف مجسدا في جانبه الممارساتي من خلال القيام بأعمال تطوعية إلا أنه مع التطور المتسارع للأبنية والمنظمات تطور من قيامه بوظائف خدمتية ليتعداه إلى مشاركة الجهاز الحاكم في الدولة في صناعة القرار والمشاركة في رسم السياسة العامة للدولة كما يساهم في التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية وتفعيل أسس المشاركة السياسية إضافة إلى ممارسته الرقابة الشعبية على العمل الحكومي والقطاع الخاص، كما يلعب دورا أساسيا في تحقيق التكامل الإجتماعي واثمين الهوية والولاء الوطنيين وحماية حقوق المواطنين، كما تساعد منظمات المجتمع المدني على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكومة عن طريق تعبئتها للجهود الفردية والجماعية وتعزيز مفاهيم الديمقراطية⁴⁴ وهذا ما جعل منه ركيزة من ركائز الدولة التي تبنى عليها مقوماتها وتوجهاتها وتدفع بها إلى التوجه الديموقراطي وبالتالي فهي أصبحت تلعب دورا مكملًا للعمل الحكومي بل وحتى قيامها بالأدوار التي لا تستطيع الحكومة القيام بها وتهيئة المناخ والأرضية المناسبة التي تنمو فيها قيم الحكم الرشيد والذي يعد من أهم فواعله.

ومنه ونظرا لإعتبار المجتمع المدني كأحد أهم فواعل الحكم الراشد إلى جانب كل من الدولة والقطاع الخاص فإنه يقع على عاتقه مهمة تجسيده وتعزيزه وترقيته إنطلاقا من مساهمته في تفعيل المؤشرات الأساسية التي يقوم عليها سنحاول التركيز على بعض المؤشرات كما يلي:

1- المجتمع المدني ومؤشر المشاركة:

أصبح للمجتمع المدني دور في المشاركة مع الحكومة في تحقيق الأهداف المجتمعية وإشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات بل وحتى صنع القرارات ، بحيث تجعل المواطن على مستوى عالي من الثقافة السياسية التي تمكنه من رفع مستوى المشاركة السياسية وذلك من خلال النشاطات التكوينية والتدريبية التي تقوم بها ، حيث كلما كانت هذه النشاطات فعالة كانت الثقافة السياسية فعالة و تمكن المواطنين من التجاوب مع العملية السياسية لتحقيق الرشادة السياسية⁴⁵ ، فقد تقدم دور المجتمع المدني في الجزائر على دور الدولة في مجال التثقيف والوعي السياسي ومن خلال دوره الأساسي والفعال في نشر ثقافة التنشئة السياسية التي تساهم في رفع الوعي السياسي لأبناء المجتمع وجذبهم إلى ساحة العمل السياسي ، وذلك لكي لا تكون السياسة حكرا على الطبقة الحاكمة ، كما أن عضوية هذه التنظيمات وتأهيل الأفراد للأدوار التي يقومون بها داخل منظمات المجتمع المدني التي ينتمون إليها تعطي الفرد إحساسا بأنه قادر على التأثير والشعور بالأمن الجماعي وزيادة وعيهم السياسي أي توعيتهم بضرورة المشاركة في جميع النشاطات السياسية وتزويدهم بالمهارات التنظيمية والسياسية مما يجعلهم أكثر كفاءة وجدية لتفعيل عملية المشاركة السياسية وفهم الواقع السياسي و القضايا السياسية والمحافظة على التواصل السياسي مع السلطة الحاكمة والتي تعطي مصداقية للعملية الديمقراطية والانتخابية والتحكم في السلوك الانتخابي وطرق اختيار المسؤولين على جميع المستويات ، وتجدر الإشارة هنا على الدور الذي يجب أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في ترويج ثقافة المشاركة في الانتخابات و في الرقابة على شفافية الانتخابات بجميع مستوياتها من خلال الرقابة الفعالة للعملية الانتخابية⁴⁶.

ولقد تدعم دور المجتمع المدني بالجزائر في المشاركة السياسية بوجود عدة تحولات مساعدة منها التحول نحو الديمقراطية والذي يعتبر كخطوة متقدمة عن طريق توسيع المشاركة السياسية المرتبطة فعلا بإنشاء وتعدد المؤسسات التي تعزز المسار الديمقراطي.

ومنه يمكن القول أن المشاركة السياسية تمكن المواطنين من القيام بواجباتهم إتجاه النظام السياسي والحصول على حقوقهم وهذا ما ينعكس إيجابا على تحقيق الرشادة السياسية التي يتطلب تحقيقها مشاركة فعالة من طرف المواطنين ليتمكنوا من التأثير على وضع السياسات العامة والمحلية كما تحقق المصلحة العامة للمجتمع وبالتالي القضاء على الحكم الفاسد وتعويضه بالحكم الراشد.⁴⁷

ولا شك أن إرتفاع معدلات المشاركة السياسية داخل المجتمع يعد مؤشرا من مؤشرات الحكم الراشد والتي تحتاج إلى قنوات تنظمها وتحافظ على إستمراريتها وهذا طبعا ما تقوم به منظمات المجتمع المدني لرفع مستواها وتفعيل دورها والمحافظة عليها.

2- المجتمع المدني ومؤشر الشفافية

إن تمكين المجتمع المدني من المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والإدارية في كل القطاعات يجعلها قادرة على تحقيق الشفافية اللازمة للتسيير.⁴⁸

3- المجتمع المدني ومؤشر المساءلة

يتجسد دوره في تحقيق مبدأ مساءلة الحكومة ومدى مصداقية تطبيق وتنفيذ البرامج المعمول بها لاسيما فيما يتعلق بإدارة الموارد العامة، وكذلك الرقابة على عمل السلطة والتأثير عليها من خلال الضغط على تغيير القرارات غير الإيجابية في عمل السلطة.⁴⁹

4- المجتمع المدني ومؤشر حكم القانون

يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني احترام الدستور وإقامة دولة الحق والقانون واحترام حقوق الإنسان، فهي تساهم في تعزيز البيئة القانونية والمؤسسية والتفاعل بين مختلف المستويات الحكومية والإدارية.⁵⁰ ولقد أقر المؤسس الدستوري الجزائري في التعديل الأخير لسنة 2020 إلى إبراز المهام الموكلة للمجتمع المدني في إطار بناء مؤسسات الدولة وتنمية المجتمع، حيث أقر بقدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد، كما أقر بمتطلبات أداء المجتمع المدني لهذا الدور وهي دولة القانون.

5- المجتمع المدني ومؤشر حسن الإستجابة

حتى يتمكن المجتمع المدني من تحقيق حسن الإستجابة لمطالبه المشتركة أو الفردية فعليه أن يتشكل في شبكات جموعية أو إتحادات نقابية أو تحالفات حزبية

مستقلة عن هيمنة السلطة الحاكمة حتى يتسنى له الضغط الكامل لتحقيق المطالب الكبرى عن طريق الإستجابة الإيجابية لتكون التغذية الإسترجاعية مرضية.

6- المجتمع المدني ومؤشر المساواة في تكافؤ الفرص.

يصبح لزاما على المجتمع المدني في حالة لم تفي الدولة ومؤسساتها بالتزاماتها تجاه المجتمع أن يتحمل مسؤوليته لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع وتحقيق المساواة بين جميع المواطنين.

7- المجتمع المدني ومؤشر التوافق

يحقق المجتمع المدني التوافق بين أفرادهِ وفئاتهِ وإشراك المواطنين في إدارة الشؤون العامة وكذا تكريس مبدأ المواطنة على أساس القدرة الممنوحة لكل فرد لتأكيد حقوقهِ من قبل السلطة الحكومية والتعبير عن المواطنة من خلال قنواتهِ المختلفة، كما يتم تحقيق التوافق من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني في رسم السياسات العامة وتحديد الرؤى الإستراتيجية.⁵¹

8- المجتمع المدني ومؤشر الرؤية الإستراتيجية

وذلك من خلال تخطيط إستراتيجي هادف بالتعاون مع المجتمع المدني إلى جانب الدولة. كل هذه المؤشرات تؤكد على تغير طفيف نحو إرساء ثقافة مدنية ، لكن ما تنطوي عليه البيئة الإجتماعية الثقافية في الجزائر لايسمح بالحديث عن دور فعال للمجتمع المدني خاصة في ظل مجتمع يعاني من مشكلة الهوية إلى جانب دولة تلعب دورا رئيسيا في هذا المجال ، فقد شهدت الجزائر تحولات مظهرية تمثلت في النمو الكمي لمنظمات المجتمع المدني ، حيث قامت النخبة الحاكمة بتقديم فرص لإنشاء منظمات المجتمع المدني وإن كانت في الغالب محدودة فإن مشاركتها في مجال الحكم الراشد مازالت محدودة الأثر وغالبا ضعيفة ، حيث أن الملاحظ في الجزائر هو نقص المساحة المعترف بها للمجتمع المدني في مجال الحكم الراشد وإلى تقلص الثقة بين منظمات المجتمع المدني والشرعية المحدودة وضعف تواصلها مع قواعدهُ الشعبية، كما يلاحظ إنفراد الدولة بالسلطة وإحتكارها وسيطرتها الكلية على كل أشكال منظمات المجتمع المدني التي أصبحت بمثابة منظمات مؤمنة مهمتها مباركة القرارات الحكومية.⁵²

فالمستقرئ للواقع الجزائري يجد الهوية الشاسعة بين الخطاب السياسي المروج لفكرة الحكم الراشد ودور المجتمع المدني والممارسات الرقابية والعقابية على منظماتهِ، حيث تعتبر الدولة هي المصدر الأول والأساسي في تمويل منظمات المجتمع المدني ولو في

بعض الأحيان نسبيا مما يؤدي بالتدخل المباشر في شؤونها وأحيانا ترفض حتى برامجها بإعتبار أن مساهمات الافراد لاتزيد عن الأعمال الخيرية المناسباتية بينما يهدف رجال الأعمال وكبار المقاولين والتجار إلى الشهرة من وراء دعمهم المالي لها. إلى جانب ذلك تتسم أغلب منظمات المجتمع المدني بخصائص غير ديموقراطية كالصراع على المراكز القيادية وغياب التداول على السلطة وهو ما يعطي مبرر للسلطة للتدخل فيها.⁵³

خامسا: آليات تفعيل دور المجتمع المدني لترسيخ الحكم الراشد في الجزائر

إن تفعيل وتدعيم دور منظمات المجتمع المدني من أجل القيام بالدور المنتظر منها وهو بناء وترسيخ الحكم الراشد وتطبيق مبادئه وإقامة أنظمة الحكم الديموقراطية الجيدة الرشيدة يتطلب تكريس مجموعة من الآليات يمكن تحديدها فيما يلي:

1- ضرورة إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة وإعادة تنظيمها بما يضمن على الأقل إستقلالية نسبية و إلتزام الدولة الحياد النسبي تجاه منظماته ، حيث يجب الحد والتخفيف من سيطرة وهيمنة الدولة وتغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني ومحاولة إحتوائها لمجاله والعمل على إشراكها في إتخاذ القرارات بدل العمل الإستشاري الشكلي⁵⁴ ، إذن فما تتطلبه منظمات المجتمع المدني الفعالة هو هامش من الحرية والإستقلالية إزاء الدولة و مؤسساتها والحديث عن هذه الفعالية والإستقلالية لا يعني إضعاف دور الدولة فالمجتمع المدني لا يوجد إلا في إطار دولة قوية ديموقراطية.

2- ضرورة تدعيم المسار الديموقراطي وتأكيد ، حيث يعتبر ترسيخ الممارسة الديموقراطية من العوامل الأساسية لبناء المجتمع المدني وتقويته ، أي أن الديموقراطية هي النظام الذي تنشأ في ظلّه منظمات المجتمع المدني وتتمتع بالحرية و الإستقلالية وهو النظام الكفيل لضمان فاعليتها وفعاليتها وهذا يعني أن الحكم الراشد كفلسفة حكم يحتاج إلى نظام ديموقراطي، أي أن الممارسة الديموقراطية تتم عبر منظمات المجتمع المدني حيث أن هناك علاقة طردية جدلية ، علاقة ترابط وتكامل وتداخل بين الديموقراطية والمجتمع المدني مؤداها أنه كلما ترسخت أسس الديموقراطية تدعمت منظمات المجتمع المدني ولا وجود لممارسة ديموقراطية حقيقية دون مجتمع مدني قوي فاعل ونشيط.⁵⁵

هذا ما يقودنا إلى القول أن النظام الديموقراطي هو أفضل أنظمة الحكم المعاصرة التي توفر البيئة السياسية المناسبة لتمكين الحكم الراشد، بل يمكن القول أن

الحكم الراشد هو الحكم الديموقراطي الذي يستند إلى مشاركة واسعة من المواطنين في صنع القرار وفي المتابعة والمحاسبة والمسائلة التي تسمح بإمكانية التداول على السلطة، كما أن الديموقراطية توفر كآلية حكم منظومة سياسية متكاملة من دستور وإنتخابات حرة ونزيهة من شأنها التصدي لمواقع الخلل والفساد.⁵⁶، إذن يمكن القول بأن الديموقراطية وعملية بناء المجتمع المدني وتفعيل دوره هما عملية واحدة مترابطة ولا يمكن لأي منهما أن ينجح دون الآخر.

3- ضرورة خلق بيئة ملائمة لعمل منظمات المجتمع المدني من خلال وضع القواعد القانونية التي تحكمها وتضبطها وإعطاء الحماية والحرية اللازمة لحركتها ونشاطها وتضمن الحريات الأساسية وإحترامها مثل حرية التجمع والتعدد والمشاركة والتعبير عن آرائها وتوصيل مطالبها بطريقة منظمة وسلمية وكذا تحقيق إستقلاليته عن الدولة وإلغاء الحدود والقيود المفروضة على أنشطتها⁵⁷، إضافة إلى ضرورة تأسيس عقد إجتماعي وإرساء شراكة متوازنة بين الدولة والمجتمع المدني من خلال وضع منظومة قانونية تنظم العلاقة بينهما.

4- تأصيل المفاهيم والمبادئ المدنية في حياة الأفراد فالحكم الراشد قبل أن يكون ممارسة فهو ثقافة وقيمة تحتاج إلى الرسوخ في توجهات المواطنين فمن غير الممكن تصور وجود حكم راشد إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والمنظمات السياسية المختلفة، كما لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني بوصفها أبرز محاور الحكم الراشد أن تكون فاعلة في سياق العملية الديموقراطية من دون إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم ومبادئ الحكم الراشد⁵⁸.

5- تحقيق درجة عالية من التطور الإقتصادي والإجتماعي كأساس لا بد منه لخلق مجتمع مدني حيث أن وجود مستوى متطور في المجال الإقتصادي والإجتماعي له دور فعال في السماح بإيجاد مجتمع مدني متطور ومنتج يعمل بأكثر فاعلية بعيدا عن سيطرة وتدخل الدولة.

6- المؤسس الدستوري في التعديل الأخير لسنة 2020 أكد على دور المجتمع المدني في تسيير الشؤون العمومية على المستوى المحلي في إطار مقتضيات الديموقراطية التشاركية التي تكون أساس لبناء مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني، كما تم التأكيد على دور الديموقراطية التشاركية وعلاقتها التكاملية بدور المجتمع المدني ومؤسساته.

7- إن التعديل الدستوري لسنة 2020 أعطى اهتماما أكبر للمجتمع المدني من خلال تأسيس لأول مرة هيئة استشارية توضع لدى رئيس الجمهورية وهي "المرصد الوطني للمجتمع المدني"، حيث يقدم المرصد آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني، كما يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية و المواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، وهو ما يجعله مؤسسة تعطي إضافة في مجال تفعيل دور المجتمع المدني.

إذن فمن خلال تبلور هذه الوسائل وتوفرها تمكن المجتمع المدني من تحقيق وتفعيل دوره في ترقية وترسيخ الحكم الراشد.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة دور المجتمع المدني في ترسيخ أليات الحكم الراشد وحوصله لما ورد فيها تم الخروج بالنتائج التالية:

- أهمية منظمات المجتمع المدني باتت واضحة بالنسبة لكثير من الحكومات فبعد أن كانت تتصارع معه أحيانا أو تتخذ موقف المواجهة معه وتضع له العراقيل أحيانا أخرى أصبحت تشجعه وتدعمه بل تكلفه أحيانا بتنفيذ بعض المشروعات والبرامج الحكومية.
- منظمات المجتمع المدني أصبحت كأطر تساعد في دعم وتحسين نوعية الحكم، فهي عنصر فاعل وأساسي في تنفيذ الحكم الجيد والتأسيس لبناء نموذج حكم يقوم على الأداء الفعال والفعالية وعلى أسس الحكم الراشد من مشاركة وشفافية ومساءلة وعلى احترام حقوق الإنسان والتداول على السلطة والديموقراطية المشاركة ويعزز الرأي العام ويوضح المطالب المجتمعية ويؤسس لثقافة مدنية ووعي سياسي.
- الملاحظ أن هناك علاقة تداخلية وتكاملية بين المجتمع المدني والحكم الراشد والتي مفادها أنه لا يمكن وجود رشادة سياسية ومسؤولية حقيقية ونزاهة لتسيير الشؤون العامة وفق أسس وقواعد ديموقراطية من دون توفر منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تنمية العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتكون الوسيلة التي تظبط التسيير الفعال للموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

واستنادا لذلك تم التوصل لجملة من التوصيات التي في تطبيقها خطوة نحو تفعيل دور المجتمع المدني في ترسيخ الحكم الراشد:

- التفاعل بين منظمات المجتمع المدني من خلال العمل في شكل جماعي وتكوين جبهة قوية لمواجهة الفساد وتفعيل الحكم الراشد.
- إمكانية تحويل المجتمع المدني إلى مكاتب داخلية للجماعات المحلية لإثارة النقاش في القضايا ذات الأهمية المستقبلية للجزائر فيما يخص قضايا تعزيز الحكم الراشد ومكافحة الفساد.
- تقويم استراتيجية الرقابة السياسية للأدوار التي تؤديها منظمات المجتمع المدني ضمن عملية الرقابة الدائمة على كل الفواعل والأنشطة وتعزيز آليات المسائلة.
- المساهمة الفاعلة مع مختلف السلطات من أجل تعزيز سيادة القانون وممارسته بحرية وشفافية وخضوع القائمين عليه للمساءلة.

الهوامش

- ¹ أحمد شكر صبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص18.
- ² بوحنية قوي، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية: إشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، المنعقد يومي 16 و 17 ديسمبر 2008 بجامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008، ص13.
- ³ حسنين توفيق، "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية"، في ندوة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص ص 69-70.
- ⁴ سعد الدين إبراهيم، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، إصدارات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر، القاهرة، 1995، ص 16.
- ⁵ خليل حامد، الوطن العربي والمجتمع المدني، مجلة فصيلة، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، دمشق، العدد 1، 2000، ص12.
- ⁶ صامويل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، تر: سمية فلو عبود، لبنان، ط1، 1993، ص ص 27-28.
- ⁷ عمر مرزوقي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور، مجلة المستقبل العربي، العدد 432، فيفري 2015، ص ص 34-35.
- ⁸ أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37.
- ⁹ هرنبرغ جون، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، تر: حاكم صالح، حسين ناظم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ص15.
- ¹⁰ بلغيث عبد المجيد، المجتمع المدني ودوره في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، تخصص علم الاجتماع الاقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص 61.
- ¹¹ علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية، مركز محروسة، القاهرة، 2004، ص ص 19-20.
- ¹² شاوش إخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر - دراسة ميدانية لجمعيات مدنية بسكرة أنموذجا -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص57.

- ¹³ حمد شكر الصبيحي ، مرجع سبق ذكره، ص22.
- ¹⁴ عزمي بشارة ، المجتمع المدني : دراسة نقدية، ط6، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2012، ص150.
- ¹⁵ شاوش إخوان جهيدة، مرجع سبق ذكره، ص64.
- ¹⁶ سامية محمد فهي ، الإدارة في المؤسسات الإجتماعية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص136.
- ¹⁷ المرجع نفسه ، ص136.
- ¹⁸ عبد اللطيف الخطيب و"آخرون"، الإسهام الإقتصادي و الإجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 1994، ص24.
- ¹⁹ المرجع نفسه، ص25.
- ²⁰ المرجع نفسه، ص25.
- ²¹ المرجع نفسه، ص26.
- ²² لخضر عزي، جلطي غالم، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، مجلة دراسات إستراتيجية، ، مركز البصيرة، الجزائر، المجلد12، العدد23، جوان 2006، ص20.
- ²³ كريم أبو حلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدني، ط1، دار الأهالي ،دمشق، 1990، ص73.
- ²⁴ ريموش سفيان، المجتمع المدني ودوره في ترشيد أنظمة الحكم : حالة الدول النامية (الجزائر) ، مجلة الحوار المتوسطي، مخبر البحوث والدراسات الإستشرافية، الجزائر، العدد1، ص169.
- ²⁵ المرجع نفسه، ص416.
- ²⁶ عبد الناصر جابي، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والأفاق، مجلة الوسيط، وزارة العلاقات مع البرلمان، الجزائر، العدد6، 2008، ص73.
- ²⁷ World Bank, Sud-Sahara Africa : from crisis to sustainable Growth, November 1989, p-p 60-61
- ²⁸ زايري بلقاسم، تحسين إدارة الحكم ومحاربة الفساد شرطا للتنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 345، نوفمبر 2007، ص52.
- ²⁹ المرجع نفسه، ص52
- ³⁰ المرجع نفسه، ص ص52-53.
- ³¹ راوية توفيق، راوية محمد توفيق عامر، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا مع دراسة للمشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص25.
- ³² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002"، في الموقع الإلكتروني: www.undep.org/abaschabter.pdf تاريخ التصفح: 18 جانفي 2020.
- ³³ عبد النور بن عنتر و"آخرون"، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص56.
- ³⁴ Mohammed Saleh, « Gouvernance, information et domaine public » Adis Ababa : commission économique pour l'Afrique, Mars 2003, p:09.
- ³⁵ عمار بن سلطان، العولمة ومستقبل العلاقات الدولية، مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 06-05، أكتوبر 2010، ص ص 10-12.
- ³⁶ ناجي عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد، دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، العدد03، ص08.
- ³⁷ فرج، شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر (2000-2010) ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2012، ص3، ص07.

- ³⁸حسن كريم، الحكم الصالح ومعاييره، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 309، 2004، ص34.
- ³⁹الغزالي صلاح، الحكم الصالح، الطريق إلى التنمية، جمعية الشفافية الكويتية، الكويت، يناير 2006، ص.07
- ⁴⁰مصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية في مصر، ط1، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص ص65-66.
- ⁴¹عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق التنمية السياسية في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص.05.
- ⁴²حسن العلواني، اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد، في كتاب مصطفى كامل السيد: الحكم الراشد والتنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص.82.
- ⁴³UNDP, Humain development report 2002, New York, UNDP, 2002, p. 35
- ⁴⁴حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص.122.
- ⁴⁵بن تامي، المجتمع المدني وسبل تحقيق الحكم الراشد، مجلة النقد الثقافي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد 02، أكتوبر 2014، ص.139.
- ⁴⁶بن عبد العزيز خيرة، دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم وترقية القيم الديمقراطية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 12، ص.98.
- ⁴⁷بن عبد العزيز خيرة، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: أنموذج المنطقة العربية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مقدمة لجامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص.135.
- ⁴⁸بن تامي، مرجع سبق ذكره، ص.143.
- ⁴⁹إسماعيل الشطي، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 310، 2004، ص.79.
- ⁵⁰بن عبد العزيز خيرة، دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم وترقية القيم الديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص.94.
- ⁵¹أمحمد برقوق، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقارنة في الحياة الديمقراطية، مجلة العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 08، جانفي 2009، ص ص02-04.
- ⁵²محمد حفاف، دور منظمات المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية مطلع الألفية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص الحوكمة والتنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017، ص.130.
- ⁵³منير مباركية، علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عنابة، أفريل 2011، ص.471.
- ⁵⁴مرسي بشري، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آليات تفعيله، مداخلة أقيمت في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، 2008، ص.16.
- ⁵⁵أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص.22.
- ⁵⁶ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص ص 111-112.
- ⁵⁷مرسي بشري، مرجع سبق ذكره، ص.16.
- ⁵⁸بن عبد العزيز خيرة، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: أنموذج المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص.142.